الانتهاك النحويّ
الإطار المستحدث ومؤلِّفات النظام(*)

د. هاني صبري آل يونس
قسم اللغة العربية / كلية التربية
جامعة الموصل

د. صالح علي الشيخ علي
كلية التربية / جامعة الموصل

الاستلام ١٦ / ٠٩ / ٢٠٠٨

القبول ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨

Abstract

Poetry is based on violating standard measures and makes the poetic use of language possible. Without this, there will be no poetry. As standard language law is more stable in a certain language, its violation is more various, and thus poetry will be violated in that language. As awareness of such law is decreased, violation possibilities are less and violation for poems occur as the poet writes consciously of the topics that are violated to characterize the public language. Thus, the violated poetry is loosing much of its artistic potentials.

There are two levels of expression. The first is characterized by familiarity and adherence to standard language laws. The second is based on selection and violating the laws expressed by many terminologies, including violation as a syntactic terminology outlining violation as a law. Anyhow, it could vary renewing as it could stimulate many of the syntactic writings in a new, unique and extraordinary way.

الملخص :

إن الشعر بطبيعته قائم على انتهاك وخرق القوانين المعيارية وهو الذي يجعل الاستخدام الشعري للغة ممكناً، وبدون هذا الإمكان لن يوجد شعر، وكلما كان قانون اللغة المعيارية أكثر ثباتاً في لغةٍ ما، كان انتهاكه أكثر تنوعاً ، ومن ثم كان انتهاك الشعر في تلك ال لغة، ومن ناحية

(*) مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة لـ (الانتهاك في شواهد سيبويه)، تقدم بها الطالب صالح علي لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة الموصل كلية التربية بإشراف د.هاني صبري آل يونس، سنة ٢٠٠٧م .

أخرى كلما قل الوعي بهذا القانون قلت إمكانات الانتهاك، أي ان الانتهاك لدى الشعراء حاصل ما دام الشاعر يكتب بلغته وهو عالمٌ بها واعياً للمواضع التي يخرقها ليتميز عن لغة العامة حتى انه عدّ الشعر الذي فيه انتهاك وخرق للقوانين المعيارية فاقداً لكثيرٍ من إمكاناته الفنية التي يتميز بها.

إذ، هناك مستويان من التعبير الأول يتسم بالنمطية والثبات والالتزام بقوانين اللغة المعيارية، والثاني قائم على الاختيار والخروج عن تلك القواعد التي عبر عنها بمصطلحات كثيرة، من بينها الانتهاك بوصفه مصطلحاً نحوياً يحدد التجاوز قانوناً عرفياً، الا انه يستطيع ان ينوع التجدد والأصالة لأنه يستطيع ان يفعّل كثيراً من مؤلفاته النحوية على نحو جديد ومنفرد وخارق للعادة.

– **الإطار المستحدث:**

١. **الرتبة :**

المقصود بالرتبة : "الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية فيما يخص الوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلاقة نحوية تركيبية، فهو وصف لمواقع الكلمات في التركيب "(١) فعلى الرغم من ميل اللغة العربية و إمكاناتها في اتجاه حرية الترتيب للكلمات داخل الجملة وهو ما يؤيده واقع استخدام اللغة، فـإننا نلاحظ صدور النقاد في دراستهم لهذه الظاهرة انطلاقاً من مقولة صورية في الغالب هي مقولة (الرتبة) بمعنى مواقع الأبواب النحوية بعضها إلى بعض بهدف تحطيم أو انتهاك أو تحدي مقررات النحو النظرية في هذا المجال والذي يتعلق بنا في هذا المعنى هو الرتبة النحوية التي قسمت على نوعين: محفوظة، وغير محفوظة، "وقد يقول قائل قد فهمنا أن نسمي المحفوظة منها رتبة، لأنها يتحتم بها أن تأتي إحدى الكلمتين أولاً، وا لأخرى ثانياً، ولا عكس، فما بالنا بكلمات يمكن لإحداهما أن تتقدم حيناً وتتأخر حيناً آخر ندعي أن فيها رتبة غير محفوظة، والجواب أن الرتبة المحفوظة رتبة في نظام اللغة وفي الاستع مال في الوقت نفسه، أما غير المحفوظة فهي رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها، كما في تقديم المفعول على الفاعل في نحو : (حياك الله)، أو بالمحافظة عليها، نحو : (هذا أخي)، وإنما يكون هذا أو ذاك عند خوف اللبس، أو اتقاء مخالفة القاعدة، أو ا لأصل أو ا ختلاف المعنى "(٢) فالرتبة المحفوظة تكون محفوظة دائماً في النظام وفي الاستعمال معاً، فيعرف بها معاني الأبواب النحوية كرتبة الفاعل، أو المضاف إليه أو الصفة، فمما لا يجوز أن يتقدم على الفعل، أو على المضاف، أو على الموصوف، لكونها رتب محفوظة، أما غير المحفوظة إذ

---

(١) دور الرتبة في الظاهرة النحوية –المنزلة والموقع– د. عزام محمد ذيب إشريدة : ١٣.

(٢) البيان في روائع القرآن: ٦٧/١.

يقررها النظام مبدأ ويتحتم بها الاستعمال أسلوباً، وهذا النوع من الرتب هو مجال ما يسميه البلاغيون التقديم والتأخير، أما النوع الأول فلا يحتمل تقديماً ولا تأخيراً "[1]، إن ما يحصل ما يحصل من ذلك في الرتب المحفوظة هو من قبيل انتهاك القوانين التي تخضع لها قوان ين الترتيب في الجملة من رتب محفوظة لا يمكن تحريك أجزائها بحرية مطلقة.

فتشير الرتب المحفوظة إلى "احتفاظ بعض الأبواب النحوية بمواقعها في الترتيب العام للجملة بالنسبة لأبواب أخرى، وعلى سبيل المثال فان مرتبة العمدة قبل مرتبة الف ضلة، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة ا لخبر، ومرتبة ما يصل إليه الفعل بنفسه قبل ما يصل إليه بحرف الجر، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني "[2]، ويمكن توضيح الرتبة على وفق المخطط الآتي:

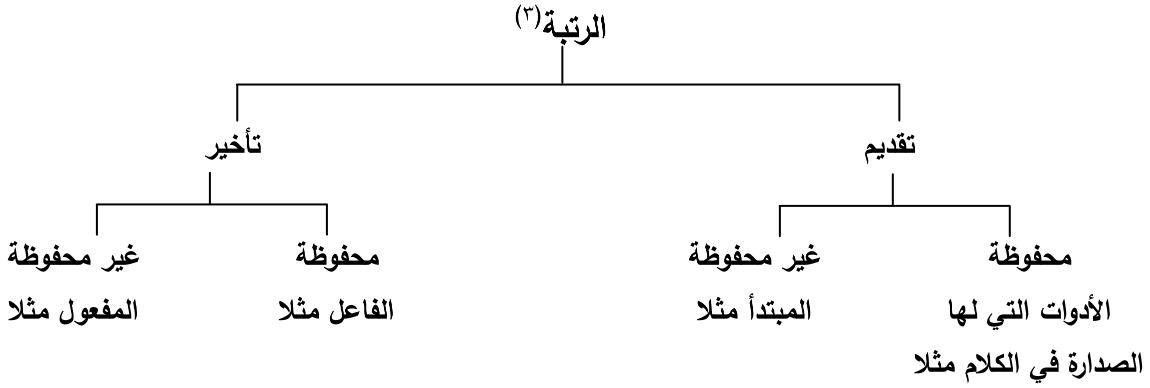

ويمكن أن يكون الانتهاك في الرتبة على وفق المخطط الآتي :

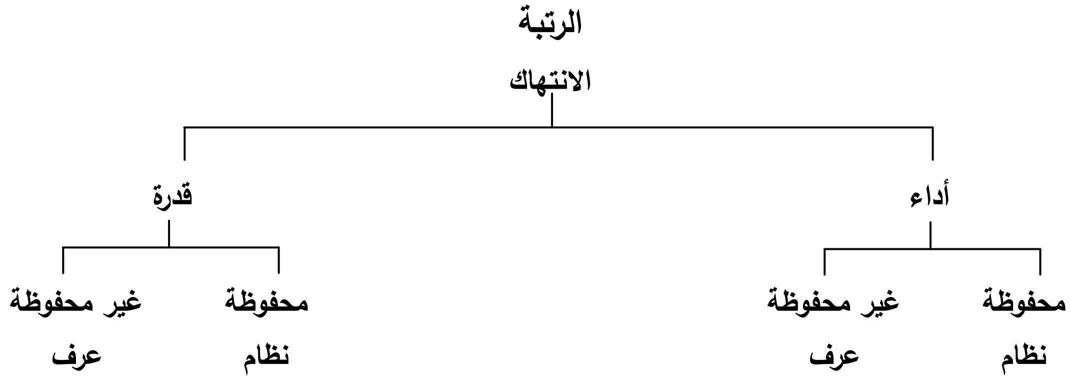

فالكلمات التي تتشكل منها الجملة تقع في هذه ا لأقسام الأربعة، فمنها ما حقه التقديم رتبة محفوظة، (كالأدوات التي لها الصدارة في الكلام)، ومنها ما حقه التأخير، رتبة محفوظة (كالفاعل) مثلاً، ومنها ما له أن يتقدم ويتأخر على أنه رتبة غير محفوظة (كالمبتدأ والمفعول)،

(١) مقالات في اللغة والأدب: ٢٥٧.

(٢) نظرية اللغة في النقد العربي: ٢١٤ .

(٣) اللغة العربية –معناها ومبناها: ٢٠٨ .

فالتزام الترتيب يكون محكوماً بهذه القوانين، فلا يجوز أن يتأخر ما حقه التقديم أو العكس أي "وضع العلامات المنطوقة والمكتوبة في سياقها ألاستعمالي حسب رتبة خاصة يظهر الانتهاك بها فوائد التقديم والتأخير اللذين كانا موضع عناية فائقة من لدن عبد القاهر وكذلك يظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظاً وغير محفوظ "(١)، لقد تحدث النحاة كثيراً عن ما أطلق عليه (الرتب المحفوظة)، فقالوا بعدم جواز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل، على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا عطف النسق على المعطوف عليه إلا في الواو وحدها(٢). وقد أجمل ابن السراج المواضع التي لا يجوز فيها التقديم بثلاثة عشر موضعاً، إذ قال: "الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر : ١- الصلة على الموصول، ٢- المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء منه على شريطة التفسير، ٣- والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع ا لأسماء، ٤- والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، ٥- وما عمل فيه حرف أو اتصل به لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل، فنصب ورفع، فلا يقدم مرفوعهما على منصوبهما، ٦- والفاعل لا يقدم على الفعل، ٧- والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، ٨- والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، ٩- والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، ١٠- وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ١١- ولا يقدم التمييز وما بعد (إلا)، ١٢- وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها، ١٣- ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات"(٣).

ففي ا لأشياء التي منع النحاة فيها التقديم والتأخير المعطوف والمعطوف عليه "ومما يضعف تقديم المعطو ف على المعطوف عليه من جهة القياس، إنك إذا قلت : قام وزيد عمرو، فقد جمعت بين عاملين، أحدهما (قام) والآخر (الواو) ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها، وإذا صرت إلى ذلك صرت كأنك قد أعملت فيه عاملين، وليس هذا كإعمال الأول والثاني في نحو : قام وقعد زيد، لأنك في هذ ا مخيّر إن شئت أعملت الأول وان شئت أعملت الثاني وليس ذلك في نحو : قام زيد وعمرو، لأنك لا ترفع عمراً في هذا إلا بالأول"(٤)، ومن ذلك أيضاً عدم جواز تقديم الصفة على الموصوف أو ما تعلق بها، ومن هذا الضرب قولهم(٥):

---

(١) اللغة العربية –معناها ومبناها : ١٨٨ .
(٢) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ١١٤.
(٣) الأشباه والنظائر في النحو: ١/١٤٨-١٤٩.
(٤) الخصائص: ٢/٣٨٩.
(٥) خزانة الأدب: ١/٩٦٥ بلا نسبة.

فقد والشك بين لي عناءٌ يوشك فراقهم صُ رَد يصي حُ

أراد: فقد بيّن لي صرِدُ يصيح بوشك فراقهم، والشك عناءٌ[(١)].

فانه قدم بوشك فراقهم وهو معمول (يصيح)، ويصيح صفة لـ (صرد) جارية على صرد وذلك قبيح، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال : (هذا اليوم رجلٌ ورد من موضع كذا)، وإنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقو ع العامل، فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها كذلك لا يجوز تقديم ما اتصل بها على موصوفها [(٢)]. وهذا التقديم الذي يؤدي إلى اضطراب المعاني وفسادها يعد خروجاً على ما هو معروف ومتداول في اللغة، ويعد ذلك من الأساليب القبيحة التي أكثر من استعمالها بعض الشعراء، فالفرزدق كان يكثر من تقديم الصفة الثانية على الأولى كما في قولنا: مررت برجل يكلمها مارٍ بهندٍ، أي: مارٍ بهند يكلمها، فقد استعمله كثيراً في شعره، فانه كان يقصد ذلك ويتعمده، ولو ترك نفسه تجري على سجيتها لما وجد هذا الأسلوب في شعره من غير تكليف أو تعقيد، وهو مفضٍ إلى الإبهام[(٣)]. فهذه القوانين الخاصة بما حقه أن يتقدم أو يتأخر، أي (الرتب المحفوظة) لم تسلم من خروقات وانتهاكات إذ لم تحكمها معايير صارمة لورود ما هو مخالف لذلك في التراث اللغوي العربي، "ولا عجب أن نرى القرآن يشوش (ينتهك) بعض الرتب المحفوظة كما في قوله تعالى: ﴿ ❑◆③♦⏲⬄☪◆⬈⬅ ✈︎♐︎♋︎♑︎♓︎♒︎➔■▫︎①♑︎ ❑◆♒︎➔◼︎☸︎☺︎◻︎♐︎ ♒︎♦︎❷▪︎ ⬉♦︎◼︎⓿♒︎○♋︎ ♒︎♦︎♣︎♎︎ ♒︎♓︎♋︎♊︎ ♎︎♦︎❑⬀♒︎♋︎○♋︎⏲ ♓︎◻︎②♋︎❷⬉❑✈︎☎︎ ♒︎♋︎⏲♒︎○⬅ ﴾[(٤)]، أي: كلما مروا وهو يصنع الفلك سخروا منه لأنه كان يصنعها على أرض جافة قبل نزول الطوفان ولم يكن حوله بحر ولا نهر تجري فيه الفلك، فكان هذا السبب مثار سخريتهم، وذلك قوله: ﴿ ❑◆♎︎⓺" ♒︎❑♑︎♒︎❷♓︎⓼ ♐︎♑︎♓︎♑︎⬄ ✗♓︎⓻ ♒︎♦︎❑⬀●♐︎ ♐︎☒♐︎♐︎♒︎♐︎⬈♐︎⧗♦︎♐︎✌︎♐︎ ❑◆☼♦︎♐︎⑩◻︎⓼▤ ☼⬅❑◻︎⬊ ✈︎♐︎♐︎♐︎⬀☼❑○⬅⓵ ﴾[(٥)]، أي: ناداه وهي تجري، ففي الحالتين تقدمت جملة الحال على عاملها وهو ما لم تعترف به قواعد النحاة، ويشبه هذا قول الفرزدق[(٦)]:

وأطلس عسال وما كان صاحبا دعوتُ لناري موهنا ف أتاني

أي: أتاني ولم يكن صاحباً، أو: دعوت ولم يكن لي صاحبا"[(٧)].

---

(١) م.ن: ٣٩٣/٢ .

(٢) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ١٢، و= : الخصائص: ٣٩٢/٢.

(٣) م.ن: ١١٤.

(٤) سورة هود: ٣٨.

(٥) سورة هود: ٤٢.

(٦) ديوانه: ٢٩٣/٢، و=: خزانة الأدب: ٥٧٨/٧.

(٧) البيان في روائع القرآن: ٢٣٤/١.

فلِئن حصل ما يغير بمواقع الكلمات في الجملة وكان ذلك على مستوى المحفوظة التي لا يجوز أن تتحرك بحرية في إطار الجملة، فان ذلك سيضفي عليها بعداً وظيفياً نحوياً آخر يختلف عما كانت عليه في الحالة الأ ولى ويظهر ذلك جلياً عندما تكون الرتبة هي القرينة على الباب النحوي، الذي تنتمي إليه هذه الكلمة "وتمثل الرتبة بعداً أساسياً من أبواب حد الوظيفة النحوية، ويتظافر هذا البُعد مع المعنى النحوي، والشرط الصوتي، والبعد الدلالي في تشكيل الحد الوظيفي، ومن ذلك المبتد أ، وهو ما جردته من عوامل الأسماء ومن ا لأفعال والحروف وكان القصد أن تجعله لثانٍ يبتدأ به دون الفعل ويكون ثانيه خبره، ولا يستغني واحد منهما عن صاحبه، أما الفاعل، فهو الاسم الذي يرتفع بانه فاعل، وهو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، وتجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله، كان فاعلاً بالحقيقة أو لم يكن، والمفعول معه : اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه كـ : سرتُ والطريق و: أنا سائر والنيل"[١].

فالواضح أن الرتبة بوصفها قرينة انتهاك تكون أوضح في الرتبة المحفوظة من غير المحفوظة، وسواء أكان حفظ الرتبة هنا من أصلها أم أنها لعارض يؤدي إلى خوف اللبس، أ م لرعاية القاعدة، ويتمثل ذلك في الاستدلال على الفرق بين الفاعل، والمبتدأ الذي خبره جملة فعلية ذات ضمير يعود على المبتدأ، والدليل هنا (الرتبة)، إن كان متقدماً فهو مبتدأ أما إذا تأخر تع ين كون ذلك فاعلاً، فالتقديم والتأخير في الاسم هنا هو الفارق الوحيد الذي يعد دليلاً على المعنى النحوي[٢]. وقد تعين كون ذلك مبتدأ أو فاعلاً، لأن الجملة العربية تبدأ بفعل أو مبتدأ ولا تبدأ بالفاعل لأن رتبته التأخير على فعله، كما أن الفعل رتبته التقدم على فعله برتبة الطبع، وما تقدم بالطبع رتبته محفوظة [٣]، وهذه المراتب في التقديم أو التأخير، تكون "إما بالتفاضل أو بالاستحقاق بالطبع على حسب ما يوجبه المعقول"[٤].

فالمعنى النحوي (الوظيفة) هو الذي يقوم على أساسه تركيب الكلام وبناء الجمل لتتخذ بذلك المعاني النحوية، "فالنظم عند الجرجاني قائم على مراعاة المعاني النحوية وقواعد تركيبها، إذ لا وجود لمعانٍ تظهر من خلال الترتيب والنظم إلا في داخل السياق، فالمعاني التي ترتب هي

---

(١) دور الرتبة في الظاهرة النحوية : ١٩، في تعريف المبتدأ والفاعل =: الأصول لابن السراج : ٥٢/١، والمفعول معه، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٠١/٢.

(٢) البيان في روائع القرآن: ٦٧/١.

(٣) دور الرتبة في الظاهرة النحوية: ٣٠.

(٤) الأشباه والنظائر في النحو: ٨٣/١.

المعاني الوظيفية، إلا أنها قائمة على وجود علاقات نحوية تربطها بعضها ببعضها وترتبها حسب قواعد معلومة"[1].

(١) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة اللغوية وتقعيدها – لطيفة النجار : ٤٦، نقلاً عن دور الرتبة في الظاهرة النحوية: ٢٢.

٢. العلامة الإعرابية:

تتمتع اللغة العربية بمرونة كافية للتغيير في رتابات ال جملة، ما لم يكن لذلك تأثير على صحة المعنى وسلامته، ولا يكون هذا التغيير غير محكوم بقواعد وقوانين تنظمه بل تحكمه معايير وسياقات يتم فيها تقديم ذلك أو تأخير هذا، وقد أتاحت ظاه رة الإعراب لهذه اللغة هذه الحرية، والمرونة في التغيير والتحريك في مكونات الجملة العربية "وقد تنبه بعض من القدماء والمحدثين إلى الإمكانية التي تتيحها ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، من المقدرة على حرية الحركة وتعدد الأماكن التي يمكن أن يحتلها كل جزء من أجزا ء الجملة، فصرّح الزجاجي أن السبب في لجوئهم إلى الإعراب هو أن ا لأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة، ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا : (ضرب زيدٌ عمراً)، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به، وكذلك سائر المعاني ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني "[(١)] لقد أبدى النحاة اهتماماً كبيراً بالعلامة الإعرابية وجعلوها من القرائن المهمة في الانتهاك، وجعلوها علامة مهمة دالة على الباب النحوي في سياق الجملة الواحدة، وما اتصل بها مما سمي بـ (العامل)، إذ "بنى النحاة نحوهم على قرينة واحدة من قرائن المعنى النحوي، وهي (العلامة الإعرابية) وأقاموا عليها نموذجاً متكام لاً سموه (العمل النحوي) أو (العوامل النحوية) وقسموا العوامل إلى لفظية ومعنوية، وقسموا الإعراب إلى ظاهر وتقديري ومحلي، وأخضعوا الظاهرة كلها لفكرة أصل الوضع"[(٢)] فأكثر النحاة من الحديث عن هذه الظاهرة "باعتبارها تفسيراً للعلاقات النحوية، أو بعبارة أخرى باعتبار هـ مناط (التعليق) وجعلوه تفسيراً لاختلاف العلامات الإعرابية، وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحل الإعرابي، وألفوا كثير اً من الكتب في العوامل سواء ما كان منها لفظياً أم معنوياً "[(٣)]، فالعلامة الإعرابية هي المعبر عن العلاقة التي تربط أجزاء الجملة فيما بينه ا، وهي جزء من قرائن كثيرة تتعاضد فيما بينها لتفسير تلك العلاقة التي تقوم بين أجزائها[(٤)].

لقد أعطت ميزة الإعراب ووجودها في اللغة العربية حرية كاملة لدى الشعراء على وجه الخصوص مما أتاح لهم حرية التنقل بين أجزائها مراعاة لاعتبارات موسيقية وهي فكرة قديمة وجدت لها أصداءً في العصر الحديث فصرّح العقاد أن لحركات الإعراب وعلاماته مزية جعل اللغة قابلة

---

(١) = : الإيضاح في علل النحو : ٦٩، و= : نظرية اللغة في النقد العربي: ٢١٢.

(٢) مقالات في اللغة والأدب: ٢٤٥.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها- د. تمام حسان: ١٨٤.

(٤) م.ن : ١٨٦.

للتقديم والتأخير في كل وزن من أوزان البحور ولا يتأتى ذلك لشاعر ينطق بلغة غير اللغة العربية لأن الترتيب الآلي يقيده ولا يجعله حرّ التصرف في تأخير هذا أو تقديم ذاك، وهذا هو القيد الذي أفلتت منه العربية بفضل ميزة الإعراب فيها، الأمر الذي دعّم موقف البلاغيين في تصديهم لفكرة الرتب المحفوظة وإقامة مبحث التقديم والتأخير فوق أنقاضها[١].

لقد حظيت العلامات الإعرابية بمكانة مهمة في الانتهاك عند النحاة، لأنها من القرائن المهمة فضلاً عن غيرها من القرائن "وعلى الرغم من هذه المكانة لم تسلم علامات الإعراب من عمليات كثيرة من الانتهاك، أما النحاة فقد راحوا يعللونها غالباً بإغناء القرائن عن العلامات في توضيح المعنى، أما البلاغيون فقد كان لهم مسلك آخر في تخريج هذه الانتهاكات، أشهرها نصب الكلمة في سياق يستدعي خلاف النصب والعكس برفعها في سياق يستدعي خلاف الرفع[٢]، ويكون ذلك في نحو قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، برفع الثوب وهو المفعول ونصب المسمار، وهو الفاعل لأمن اللبس[٣] "وكسر الزجاجُ الحجرَ برفع أولهما ونصب ثانيهما، وجعله (ابن الطراوة) قياساً مفرداً، واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير : ﴿▫⬧☝⬧◆▤■◗⦿⓺✁↗◆✁⑩⍓⛿✋☛♎♊ ⓺▪✉■♐○♎🕗 ✉☒◆☺⍓🕗✱💣﴾[٤] بنصب (آدم) ورفع (كلمات) وفيه نظر، لإمكان حمله على الأصل، لأن من تلقى شيئاً فقد تلقاه الآخر"[٥]. ومن ذلك قول عبد بني الحسحاس[٦]:

قد سالَ مَ الحيّ اتُ منه القَ دَمَا الافعُ وانَ والشُّ جاعَ الشَّ جْعَمَا

وذاتَ قَ رنَيْنِ ضَ مُوزا ضِرزِما

فإنما نصب الأفعوان والشجاع لأنه قد علم أن القدم ههنا مسالمة كما أنها مسالمة فحمل الكلام على أنها مُسالَمة، وإنما استغنى عن الحركة الإعرابية لأن القدم والأفعوان مما يصح وقوعه ما فاعلا ومفعولاً فنصب الأفعوان والشجاع، حملاً على المعنى، لأن ما سالم شيئاً فقد سالمه الآخر كأنه قال: سالمت القدم الأفعوان[٧].

- **مؤلّفات النظام:**

(١) اللغة الشاعرة : ٢٣-٢٤ ، و= : نظرية اللغة في النقد العربي : ٢٢١-٢٢٢ .
(٢) نظرية اللغة في النقد العربي : ٢٢٢ .
(٣) مقالات في اللغة والأدب: ٢٦٣ .
(٤) البقرة: ٣٧ ، وهي قراءة ابي عمرو ويعقوب والأعمش، = : معجم القراءات القرآنية : ٤٨/١ .
(٥) التصريح بمضمون التوضيح : ٢٤١/٢ .
(٦) الكتاب: ٢٨٧/١ ، والرجز للعجاج في ملحق ديوانه : ٣٣٣/٢ . ، و= : المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: ١٢٥٥/٣ .
(٧) تحصيل عين الذهب : ١٨٩ .

١. **الفصل والاعتراض:**

مع اهتمام النحاة بتوالي أجزاء الجملة من تقديم وتأخير، ظهرت قضية تتعلق بقواعد الترتيب في الجملة، وهي : الفصل والاعتراض، وهو أحد الأساليب التي أولها النحاة بوصفها انتهاكاً أو مخالفة لقواعد الترتيب في سياق الجملة الواحدة "وهذه الدعاوى ترتكز على قصور خاص للنصوص لا يتناول فيها خصائصها الموجودة بالفعل أو تكشف عن هذه الخصائص من نظم محددة في العلاقة بين الصيغ من حيث الرتبة والترتيب والتوالي جميعاً، وما تكشف عنه من اختلاف بينها وبين القواعد المنظمة لها في النحو"[١].

وثمة فرق مفهومي بين الفصل والاعتراض، فالفصل يكون جزءاً من الكلام وله محل من الإعراب، أما الاعتراض فلا يكون جزءاً من التركيب بل جملة مستقلة ليس لها محل من الإعراب بحسب مجيئه في السياق[٢]، "ولفظ الفصل يستعمل بكثرة في التراث النحوي، ومع ذلك فليس من النحويين من حدد مضمونه وأوضح أبعاده، أو كشف عن علا متة باصطلاح الاعتراض ولكن تتبع صور الاستخدام المختلفة لهذا اللفظ تشير إلى هذا المضمون، فمن الملحو ظ أن لفظ (الفصل) يستخدم في البحث النحوي في حالة وجود فاصل من نوع خاص بين جزئي الجملة أو أجزائها المتلازمة المتوالية، وهذا الفاصل الخاص يشترط فيه أن لا يكون ذا اتصال بأحد جزئي الجملة عملاً وإن كان على اتصال به أو بالجملة بأسرها معنى"[٣].

وأقبح الفصول ما كا ن بين جزئين يفتقر أحدهما إلى الآخر ويحتاجه، فـ "كلما ازداد الجزءان اتصالاً قوى قبح الفصل بينهما"[٤]، وذلك إنما يكون في الموصول وصلته، أو المعطوف والمعطوف عليه، أو التابع والمتبوع، أو المضاف والمضاف إليه، وربما يصل ذلك إلى طرفي الإسناد لأن الأصل في طرفي الإسناد أن يتقاربا، ولكن وجود القرينة الدالة على المعنى يبرر التباعد بينهما، إما إلى درجة ضئيلة، كالفصل بينهما بإحدى مفردات الجملة أو ملحوظة تتوسط الجملة المعترضة بينهما[٥].

ومن الفصول ما كان بأجنبي، كما فصل بين (قد) و(الفعل) في قول الشاعر[٦]:

فقد والشك بيّ ن لي عناء بِوشك فراقهم صُرَدٌ يصبحُ

---

(١) أصول التفكير النحوي : ٢٨٥ .

(٢) آثار الدارسين لمشكل المتنبي – رسالة ماجستير : ١٠٩ .

(٣) أصول التفكير النحوي : ٣٣٨-٣٣٩ .

(٤) الخصائص : ٣٩٢/٢ .

(٥) نظرية اللغة في النقد العربي : ٢١٦ .

(٦) = : خزانة الأدب : ٩٦٥/١ .

"ففيه من الفصول ما اذكره، وهو الفصل بين (قد)، والفعل الذي هو (بيّن) وهذا قبيح لقوة اتصال (قد) بما تدخل عليه من الأفعال، ألا تراها تعد مع الفعل كالجزء منه، ولذلك دخلت (اللام) المراد بها توكيد الفعل على قد ... وفصل بين ا لمبتدأ الذي هو (شك) وبين الخبر الذي هو (عناء) بقوله: (بيّن لي) وفصل بين الفعل الذي هو (بيّن) وبين فاعله الذي هو (صرد) بخبر المبتدأ الذي هو عناء "[1] ومما يتعلق بذلك مفهوم المسافة الذي تحدث عنه الدكتور تمام حسان في كتابه: البيان في روائع القرآن، فقسمها إلى: حسية، ومعنوية:

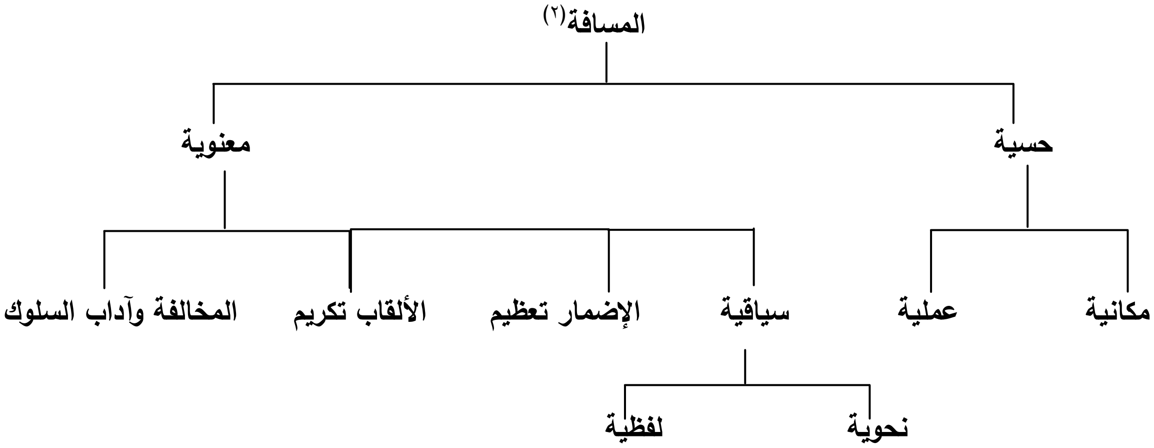

والذي يهمنا من هذا التقسيم ما يتعلق بالمسافة المعنوية السياقية النحوية، فهناك ثوابت في قواعد النحو العربـي كانت معروفة لدى المتكلمين والمقعدين لهذه اللغة، من هذه الثوابت، أقسام الكلمة، اسم، وفعل، وحرف، ونوع الكلمة أو عددها، أو من ناحية الإعراب كونها مبنية أو معربة، وكونها معرفة أو نكرة، وهذه الثوابت كانت محط عناية من النحاة العرب "منذ انشغالهم بالنحو بتجريد هـ ذه الثوابت والأصول التي تنضوي تحتها قواعد البناء النحوي للغة "[3] وهذه الثوابت تتقاطع فيما بينها ولا تجتمع في عنصر لغوي واحد، فالاسم والفعل والحرف أقسام، والعلاقة بين كل قسم وصاحبه علاقة تقابل وسلب تتقاطع مع الأقسام الأخرى عند الاستعمال، فلا تجتمع في عنصر و احد، كأن يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، ومثله في ذلك، العدد والنوع والتعيين والذكر ...[4].

لقد حظي معظم هذه الثوابت بالعناية والاهتمام من النحاة، ما عدا ثابت المسافة بفرعيه، القرب والبعد، إذ إن عنايتهم بالمسافة كانت محدودة بالحدود الضيقة الآتية:

١. قد تكون (الإشارة) إلى قريب أو إلى بعيد.

---

(١) البيان في روائع القرآن : ٣١/٢ .
(٢) م.ن : ٣٣/٢ .
(٣) = : م.ن : ٣٣/٢ .
(٤) البيان في روائع القرآن : ٣٤/٢-٣٥ .

٢. قد يكون المنادى قريباً أو بعيداً.

٣. الضمير يعود إلى أقرب مذكور.

فمن الواضح أن أية علاقة نحوية بين عنصرين من عناصر السياق تكون سبباً من أسباب الانتهاك، فهي تكون أوثق سبكاً وأبعد عن اللبس إذا قرب أحد العنصرين من الآخر، وليس هذا الأمر محصوراً في المجالات الثلاث السالفة الذكر، فقرب أحد طرفي الإسناد من الآخر وقرب المتعدي من المفعول وقرب التابع من المتبوع، وقرب الشرط من الجواب، وعدم الفصل بين هذين المتلازمين كل أولئك يشهد على فضل التقارب بين العنصرين المترابطين، غير أن القرب لا يكون ضرورة إلا عند خوف اللبس بسبب قيام قرينة الانتهاك ودلالاتها على المعنى المقصود، لذلك كان من الممكن الترخص في القرب بواسطة المطل أو الفصل أو الاعتراض، أو غير ذلك[1].

فالفصل ظاهرة أخرى من ظواهر الانتهاك، وهي ثنائية قرينتها (التضام)، والتضام نوعان: فصل بالمعنى النحوي، وفصل بالمعنى البلاغي، والذي يهمنا هنا هو (الفصل) بالمعنى النحوي، فدلالة الاصطلاح هنا مختلفة عن دلالته بالمعنى البلاغي الذي يتعلق بمفهوم العطف بأحد حروف العطف، أو تركه، وهو ما يطلق عليه (الفصل والوصل)، والتضام هو من القرائن المعنوية، ويقسم على:

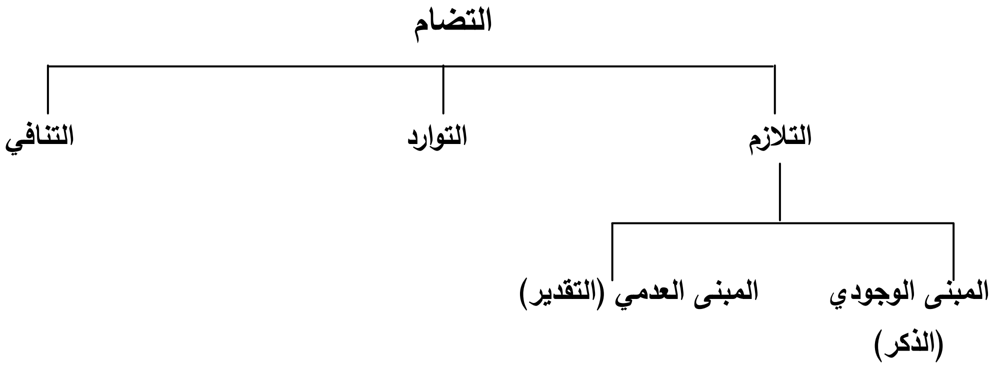

فالتلازم فرع عن قرينة (التضام) التي تعد من القرائن المعنوية المهمة، التي تضم إلى جانب ذلك، التوارد، والتنافي، والذي يفهم من مصطلح (التلازم)، وجود علاقة تلازمية تربط بين شيئين يقتضي وجود أحدهما وجود الآخر، فالمبنى الوجودي يتعلق بعناصر موجودة في التراكيب في الجملة الواحدة ينبغي لكليهما أن يتلازما، إلى درجة أنه لا يصح الفصل بينهما، فكما قال ابن جني: "كلما أزداد الجزءان اتصالاً قوى قبح الفصل بينهما"[2] وقد قع الفصل بين المتلازمين،

(١) م.ن : ١٠٩/١ .

(٢) الخصائص : ٣٩٢/٢ .

ويكون ذلك من قرائن التضام، فالمضاف علاقته بالمضاف إليه علاقة تلازمية، ويقترن وجود أحدهما بالآخر ضمن المبنى الوجودي، "فمن الفصل مثلاً ما يحدث من:

١. الفصل بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وبين جزئي الجملة المنسوخة.
٢. الفصل بكان الزائدة بين ما والتعجب.
٣. الفصل بما الكافة بين إن واسمها.
٤. الفصل بإن الزائدة بين (ما) النافية ومنفيها.
٥. الفصل بما بين ليت ومدخولها.
٦. الفصل بالقسم والظرف المجرور بين إذاً والمضارع.

والملاحظ أن الفواصل هنا معظمها من الأدوات، فلا يخرج عن ذلك إلا ضمير الفصل وجملة القسم وشبه الجملة وهو الظرف أو الجار والمجرور، أما عدم الفصل فيتضح من منعه في الحالات الآتية:

١. منع الفصل بين (لا) النافية للجنس ومدخولها.
٢. منع الفصل بين الصفة والموصوف.
٣. منع الفصل بين العاطف والمعطوف.
٤. منع الفصل بين النواصب (إلا، وإذا) والمضارع.
٥. منع الفصل بين الموصول والصلة.
٦. منع الفصل بين الجار والمجرور إلا ما شذ من الفصل بكان الزائدة[(١)].

لذا نلاحظ أن المجموعة الأولى ترد في التراث النحوي لأنها من الفصول التي يجيزها الاستخدام ويعزز ذلك وجودها في التراث العربي، أما النوع الثاني مع قلة وروده في التراث العربي، إلا أن النحاة لم يجيزوا ذلك، لأن التلازم بين (لا) النافية للجنس مثلا وبين اسمها تلازماً جعلها مبنية مع اسمها كتلازم جزئي (أحد عشر) وكذلك المضاف والمضاف إليه، أو الموصول وصلته، وهذا الارتبا ط بين الكلمات يكون بدرجات متفاوتة "وجعلوا أقوى الروابط بين الكلمتين رابطة التلازم، ثم جعلوا لمفردات الجملة ميزة انتمائها إلى الجملة، وجعلوا كل ما لا ينتمي إلى الجملة أجنبياً عنها، لذا كرهوا أن يفصل بين المتلازمين بأجنبي، وان لم يكرهوا الفصل بينهما بالجملة المعترضة لما لها من استقلال في الفهم يحول دون نسبتها إلى مجرى الكلام "[(٢)]، وواضح مما قدم أن النحاة قد حاولوا المحافظة على مستوى المثالية في اللغة، والحرص على إظهار النصوص المخالفة بتأويلها على و فق الوسائل المعتمدة فيه، فظل مبدأ يرى إمكانية الانصراف عن ظاهر العبارة إلى تقديم صورة تقديرية تجعل تلك النصوص خاضعة لقواعد النحاة ومتسقة معها[(٣)].

---

(١) اللغة العربية – معناها ومبناها : ٢٢٣ .
(٢) البيان في روائع القرآن : ١/١٠٩ .
(٣) نظرية اللغة في النقد العربي : ٢٠٢ .

٢. تأنيث المذكر وتذكير المؤنث:

التذكير والتأنيث حالتان متضادتان، وهما يشكلان ثنائية مهمة في الانتهاك، لذلك لا يجتمعان في الشيء الواحد، و "كل ما فيه علامة التأنيث ظاهرة أو مقدرّة سواء كان حقيقي التأنيث أو لا يسم ى تأنيثاً، فالحقيقي الظاهر العلامة، نحو : ضاربة، ونفساء، وحبلى، وغير الحقيقي، نحو : غرفة، وصحراء، وبشرى، والحقيقي المقدر العلامة، نحو : زينب، وسعاد، وغير الحقيقي، نحو : نار، ودار، ولا يقدر من جملة العلامات إلا التاء، لأن وضعها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تح ذف لفظاً وتقديراً "[١]، وثمة مذكر حقيقي في اللغة والواقع، وغير حقيقي أيضا، قال ابن يعيش : "فالمؤنث الحقيقي التأنيث والمذكر الحقيقي التذكير معلومان لأنهما محسوسان، وذلك ما كان للمذكر من فرجٍ خلاف الأنثى، كالرجل والمرأة ... وغير الحقيقي أمر راجع إلى اللفظ بأن تق ترن به علامة التأنيث من غير أن يكون تحته معنى، نحو : البشرى، والذكرى، وصحراء، وعذراء، وغرفة، وظلمة، وذلك يكون بالاصطلاح ووضع الواضع "[٢] وإنما يعود أكثر ذلك إلى (المباني الصرفية) التي تشمل فضلا عن ذلك دلالات متعددة منها، الشخص والعدد والتعيين إلى جانب النوع، فينطق الشخص بضمائر التكلم والخطاب والغيبة، والعدد بالإفراد أو التثنية أو الجمع، والتعيين بالتعريف أو التنكير، أو النوع مذكراً كان أم مؤنثاً[٣].

لقد تركت هذه المقولات أثرها لدى النحاة، فضلا عن اه تمام البلاغيين الذين نجد أنهم استغلوا هذه المقولات من زاوية وجوب المطابقة بينها، وأطلقوا عليها تسميات عديدة مثل: الالتفات، والتوسع، وشجاعة العربية، والخروج على خلاف مقتضى الظاهر أو المجاز[٤].

وقضية التذكير والتأنيث كانت من الأشياء التي خصها النحاة بعناية بالغة، فكان من أهم المحاور التي تناولها في هذه القضية هو (الأصل) في المذكر والمؤنث إذ "يكاد النحويون يُجمعون أن المذكر أصل والمؤنث فرع عليه، لأن المذكر أصله مجرد من العلامة "[٥] وهذا التجرد من العلامات ووجود علامات في المؤنث للدلالة عليه دفع النحاة إلى القو ل بأن المذكر هو الأصل، لأن الأصول تحمل معاني عامة، والفروع تحمل تلك المعاني وزيادة عليها فـ "الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعد ذلك، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، والتذكير أول "[٦]، وقد ذكر السيوطي في الأشباه والنظائر وأسنده إلى ابن جني بأن "الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة بدليل أنك تقول في المذكر : قائم، وإذا أردت التأنيث قلت : قائمة،

(١) شرح كافية ابن الحاجب –رضي الدين الاستراباذي : ٣/٣٢١ ، و=: المذكر والمؤنث – المبرد: ٨٣.
(٢) شرح المفصل: ٥/٩١-٩٢ ، و= : آثار الدارسين لمشكل المتنبي –رسالة ماجستير: ٩٥ .
(٣) اللغة العربية –معناها ومبناها : ١٣٣ ، و= : نظرية اللغة في النقد العربي: ٢٤٨ .
(٤) نظرية اللغة في النقد العربي : ٢٤٨-٢٤٩ .
(٥) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي : ٢/١٢٣ .
(٦) الكتاب: ٢/٢٢.

ولم تأتِ للمذكر بعلامة "[١]، وقد سوّغ ابن يعيش ذلك، فقال: "التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن به ما من دليل عليهما، ولما كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً لم يحتج المذكر إلى علامة، لأنه يفهم عند الإطلاق إذ كان الأصل، ولما كان التأنيث ثانياً لم يكن به علامة تدل عليه "[٢]، فالعلامة هنا هي الفاصل لأن الفرع متضمن معنى الأصل وزيادة، يقول ابن الخشاب : "التذكير لا يحتاج إلى علامة، إذ كان هو الأصل، والأصول مستغنية بالأوضاع الأول عن العلامات الطارئة للفرق، وإنما ذلك أمر بابه الفروع"[٣].

وفي معرض الحديث عن هذه الأصول فقد فصل النحاة فيها وتحدثوا عن أصل الأسماء، وأصل الأفعال، "الأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرع على التذكير لوجهين، أحدهما : أن الأسماء قبل الاط لاع على تأنيثها وتذكيرها يعبر عنها بلفظ مذكر، نحو : شيء وحيوان، وإنسان ، فإذا علم تأنيثها ركبت عليها العلامة، الثاني : أن المؤنث له علامة فكان فرعا"[٤]، وكذلك تحدث النحاة عن أصل الفعل، فقد قال ابن القواس في شرح الدرة : "أصل الفعل التذكير، لأمرين، أحدهما : أن مدلوله المصدر وهو مذكر لأنه جنس، والثاني : إنه عبارة عن انتساب الحدث إلى فاعله في الزمن المعين ولا معنى للتأنيث فيه لكونه معنوياً وإنما التأنيث للفاعل"[٥].

وعوداً على ما سبق من إشارات إلى المذكر والمؤنث كونه حقيقياً أو غير حقيقي، فقد ميّز النحاة بين ما هو مؤنث لفظي حقيقي التذكير، وإنما يكون ذلك عندما لا يعلم ذلك أي : "إذا كان المؤنث اللفظي حقيقي التذكير، وليس يعلم، كشاة ذكر، جاز في ضميره، وما أشير به إلى التذكير، نحو: عندي من الذكور حمامة حسنة وحسن، قال طرفة[٦]:

مؤللتان تعرف العتق فيه م ا كسامعتي شاة بحوملِ مفرد

ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير، نحو: غرفة حسنة، ولا يجوز : صاح دجاجة أنثى، على أنك ألغيت تأنيث دجاجة بالتاء"[٧].

---

(١) الأشباه والنظائر في النحو:
(٢) شرح المفصل: ٨٨/٥.
(٣) المرتجل في شرح الجمل: ٦٣، و=: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ٨٦.
(٤) الأشباه والنظائر في النحو: ١٢٣/٢، و=: شرح المفصل: ٤٦/٤.
(٥) م.ن: ١٢٦/٢.
(٦) ديوان طرفة: ٢٨.
(٧) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٣٣٩/٣ .

ومع هذا الاحتراز بين هذين النوعين وإمكان التفريق بينهما بوجود العلامات، نلاحظ أن النحاة جعلوا العلامة في المؤنث دالة على أن الأ صل هو التذكير والتأنيث فرع عليه، وثمة أوضاع في الاستعمال وصيغ يستويان فيها، ومن استعمال لفظ المصدر في وضعهما، يقال : رجلٌ أو امرأة خصم وضيف[١]، ومن الصيغ التي يستويان فيها المذكر والمؤنث ما لا تلحقه التاء غالباً، مع كونه صفة لكل منهما، صيغة (مِفعال)، و(مِفعِل)، و(مفعيل)، و(فَعال)، و(فِعال)، كمعطار، ومِحرَب، ومنطيق، وحَصان [٢]، كما تجري صيغة (فعول) عليهما بلا تاء التأنيث، ولهذا قيل : رجلٌ أو امرأة (صبور)، وثمة خلاف بين البصريين والكوفيين في حذف التاء من نحو : (طالق)، و(طامث)، و(حائض)، و(حامل) بذريعة اختصاصها بالم ؤنث عند الكوفيين، وذهب البصريون إلى حذفها بقصد النسب إليها دون الفعل، وذهب بعضهم إلى حمل اللفظ على المعنى قالوا: (شيء طالق)، أو: (شيء طامث)...[٣].

وقد قيل في هذه الصيغ التي عوملت معاملة المذكر والمؤنث على وفق استعمال واحد بأن: "هذا النوع لم يعامل معاملة واحدة، أو لم يطرد فيه موقف محدد من حيث التذكير والتأنيث، فعلى حين استقرت معاملة العديد من كلماته معاملة الأسماء المذكرة وعدم إلحاق أية علامة من علامات التأنيث اللغوي، استقر من ناحية أخرى إلحاق بعض علامات التأليف ب أنماط من كلماته"[٤].

ومن المظاهر الأخرى التي تخص مسألة التذكير والتأنيث، مخاطبة جماعة الذكور والإناث بصيغ واحدة، فإذا جاء الخطاب بلغة المذكر، ولم ينص فيه على ذكر الرجال ف إن ذلك الخطاب شامل للذكران والإناث، كقوله تعالى : ﴿ ③♦⑦✵ô❒③⑩♑⊠⌧✍
✈✍⌧✍▲✍🔔⍾⇦▫✈ ✈➚♦✈✂❒⌧⊖❒✈☎ ✈✍⌧✂✵◑➔❒✈☎ ✈✍⌧✍✎▲ ﴾[٥]، وقوله تعالى ﴿ ❒♦🕮❒🔔⍾⑩☺←❒✈☎ ✈✍⌧♉🕐○🖬■❒🗐❒■
❒♦➚♦✈✂➔❒✈☎ ✈✍⌧♉❽❒✍⌧❒🗐❒■ ﴾[٦]، لأن الخطاب هنا لم يوجه إلى جماعة الذكور دون غيرهم، بل هو موجه إلى المجموع الدال على الذكور والإناث بقوله : (الذين

(١) الخصائص : ٢٠٤/٢ .
(٢) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : ٢٢٣/٢ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٥٨/٢ .
(٤) تقويم الفكر النحوي : ١٨٣ .
(٥) سورة البقرة : ٢٨٧ .
(٦) سورة البقرة : ٤٣ .

آمنوا)، وهو موجه في ظاهره إلى جماعة الذكور دون الإناث، إلا أن الدلالة تشمل الذكور والإناث معاً[١].

إن صفة المطابقة في المذكر والمؤنث لم تسلم في قواعد النظام النحوي من انتهاكات سجلها النحاة، إذ عثروا على كثير من النصوص لم يلتزم العرب فيها بقوانين المطابقة فذكّروا المؤنث، وأنثوا المذكر، وقد ترتب على ذلك تأويل كل ما خالف ذلك، لمحاولة إسباغ القاعدة عليه، إلا أن تذكير المؤنث كان أكثر وروداً في كلام العرب، لأنه من باب رد الفروع إلى أصولها، أما تأنيث المذكر فهو قليل، لذا وصفه ابن جني بأنه أذهب في التناكر والإغراب [٢]، فتأويل المؤنث بمذكر، هو من باب العودة إلى الأصل، هو من باب رد الفروع إلى الأصول، أما العكس، أي: أي تأويل المذكر بمؤنث فهو ضرب من التأويل البعيد لأنه رد أصل إلى فرع، ومن ذلك ما أورد المبرد من قول ذي الرمّة[٣]:

من آل أبي موسى ترى القوم حوله كأنهم الكروان أبصرن بازيا

فقال: (ترى) ولم يقل (ترينَ) للمؤنثة، لأن المخاطبة أولا امرأة، ألا تراه يقول[٤]:

وما كنت مُذ أبصرتني في خصومةٍ أراجع فيها يا ابنة الخير قاضيا

ثم حوّل المخاطبة إلى رجل، والعرب تفعل ذلك [٥]، وقد قدّر النحاة ذلك بأن حملوه على المعنى، أما البلاغيون، فقد راحوا يبحثون في الجوانب الفنية وراء هذا الإخلال، فأدخلوه في باب المجاز، كما فعل أبو ع بيدة، بقوله : "مجاز ما أظهر من لفظ المؤنث ثم جعل بدلاً من المذكر، فهو وصف بصفة المذكر بغير الهاء، كذلك قال : ﴿ ✂✍ଓ☺○○☐☺✍🖉↗↓ ✌↖☪⊞☒➲✍❷⌨ 📪✍○✍🕘 ﴾[٦] جعلت السماء بدلاً من السقف بمنزلة تذكير سماء البيت"[٧].

٣. الحمل على المعنى:

ويخص هذا المعنى القواعد المنظمة لل مطابقة بين أجزاء الجملة، إذ أقر النحاة وجود تفرقة نوعية من المذكر والمؤنث، وتفرقة كمية بين المفرد والمثنى والجمع، والحمل على المعنى

---

(١) الصاحبي : ٣٠٥ .
(٢) الخصائص : ٤١٧/٢ .
(٣) ديوانه : ٧٣٣ .
(٤) ديوانه : ٧٣٣ .
(٥) الكامل : ٢٧١/١ .
(٦) سورة المزمل : ١٨ .
(٧) مجاز القرآن : ١٥/١ ، و= : نظرية اللغة في النقد العربي : ٢٥٧ .

هو من الأساليب التي لاذ بها النحاة لتأويل النصوص المنتهكة المخالفة لمبدأ المطابقة؛ سواء أكان ذلك فيما يخص المذكر والمؤنث أم كان ذلك مما يخص المفرد والمثنى والجمع، وقد وردت في هذا الصدد عن النحاة مصطلحات خاصة للتعبير عن هذا الخروج، بتأويله، منها الحمل على المعنى، أو رد الفرع إلى الأصل، أو حمل الأصل على الفرع، ورد الفرع إلى الأصل، أو حمل الأصول على الفروع هو في جوهره نوع من الحمل على المعنى، ومن ثم يمكن أن يُعبّر عن هذين الأسلوبين بأسلوب واحد، هو : (الحمل على المعنى)، ويُعضّد ذلك ما فعله ابن جني [(١)] حين عالج تلك الظواهر في (باب شجاعة العربية)، إذ لم يلجأ إلى الفصل بين الأسلوبين، وتحدث عن ذلك كله تحت مسمى واحد أطلق عليه (الحمل على المعنى)[(٢)]، وقد تناول ابن جني الشواهد المتعلقة في هذا الباب والتي تخص هذا الموضوع على أنها أساليب تتسم بالجرأة، والخروج على المقررات اللغوية المثالية [(٣)] وهذا الخروج أو الخرق يعد انتهاكاً لتلك القوانين والقواعد الخاصة بضبط هذا المبدأ، من حيث المطابقة بين المذ كر والمؤنث أو المفرد والمثنى والجمع، أو حمل الأصول على الفروع، وقد قال فيه: "اعلم أن هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً "[(٤)]، وقد وصف هذا الأسلوب أيضا بأنه: "قسم من التأليف دقيق المسلك، بعيد المذهب، يحتاج إلى فضل معاودة وزيادة تأمل"[(٥)].

وتأويلات النحاة مقروءة في معالجة هذه الظواهر، وقد عُدت من أهم أ ساليب تأويل النصوص المنتهكة الخار جة عن قواعد التطابق، لكثرة ورود ذلك – كما ذكر ابن جني – في القرآن الكريم وفي كلام العرب شعره ونثره، وبوصفه خروجاً عن نظام مهم يحكم المتكلمين ويجعل كلامهم ونظمهم خاضعاً لقوانين تحتم عليهم التطابق بين المذكر والمؤنث، أو المفر د والمثنى والجمع، والحمل على المعنى : "يبدأ من الأحكام المأخوذة من القاعدة بمحاولة إسباغها على النص، ويعتمد ذلك على بعض القواعد التي تنظم العلاقة بين النص والقاعدة لتنتج أثرها في مجال التطبيق "[(٦)] من حيث مراعاة الفرق بين المفرد والمثنى والجمع، والفرق بين الم ذكر

---

(١) الخصائص : ٤١٣/٢ .

(٢) مجلة كلية التربية – الجامعة الليبية ، ع٢ ، ١٩٧١ ، التأويل في النحو العربي ، أهدافه ووسائله – د. علي أبو المكارم : ٤٥ .

(٣) نظرية اللغة في النقد العربي : ٢٥٨ .

(٤) الخصائص : ٤١٣/٢ .

(٥) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور : ١٠٦ .

(٦) أصول التفكير النحوي: ٢٨٦.

والمؤنث [١]، وقد ورد مبدأ المخالفة هذا في نصوص كثيرة؛ إذ ورد في القرآن الكريم، وفصيح الكلام شعره ونثره، وقد أوّل ذلك وعُدّ من باب الحمل على المعنى، وهو واقعٌ كثيراً في اللغة، مثل قوله تعالى : ﴿ 🕮□⚈⬧♉⬀ ✍⬧❷⬧ ☐☒⌼❼ ✈☙✍☗♍⬧❽ ■♦⬧♎●● ﴾ [٢]، ثم قال : ﴿ ⚈☒⬄⬀❷⬧☉♎♍☉♎♉⌘ ⨯☒❼ ❻⬧⬄■☒○♍☉⊞ ﴾ ❽⬄☒✠♉⌂✦⬧❶ ☾⬧■❼⬚ ◆❷⬧✌❸◆⧫□ ⬚◆♎☐⬄❻" ❁⬧♎☐♎❸⬧☐⬧✠ ﴾ [٣] قيل فيه : إنه محمول على المعنى، حتى كأنه قال : أرأيت كالذي حاجّ إبراهيم في ربه أو كالذي مرّ على قرية، فجاء بالثاني على أن الأول قد سبق كذلك [٤].

إذا اجتمع عندنا الحمل على اللفظ والحمل عل ى المعنى، أيهما أفضل أن يحمل على المعنى أم على اللفظ؟ يقول السيوطي في ذلك : "إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى، بُدئ بالحمل على اللفظ، وعلل ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، وأما المعنى فخفيٌّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداء ة بها أولى، واللفظ مقدم على المعنى، لأنك أول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه، فاعتبر الأسبق، وبأنه لو عكس لحصل تراجع، لأنك أوضحت المراد أولاً، ثم رجعت إلى غير المراد، لأن المعول على المعنى فحصل الإبهام بعد التبيين" [٥]، ويفهم من كلام السيوطي إنه إذا اجتمع الحمل على المعنى والحمل على اللفظ بُدئ بالحمل على اللفظ لأن اللفظ هو المشاهد المنظور إليه، أما المعنى فراجع إلى مراد المتكلم [٦]، فكان الأولى أن يُبدأ بالظاهر ثم يأتي بعده ما خفي من معناه، فمن المعقول أن يحمل الشيء على ظاهره إذا طابق، ولا حاجة للتقدير، لأن ال تقدير يصار إليه عندما لا يوجد لفظ مطابق يُحمل عليه، وقد قال ابن حيان في ذلك : "والذي أقوله أنه متى أمكن حمل شيء على ظاهره أو قريب من ظاهره أولى من حمله على ما لا يشمله الفعل، أو يخالف الظاهر جملة" [٧].

إذا حمل على المعنى فلنه لا يعاد إلى اللفظ، لأن "العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تُراجع اللفظ" [٨]، لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه لأنه انتكاث وتراجع، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف [٩]، وقد "قال ابن الحاجب : إذا حمل على اللفظ

---

(١) = : آثار الدارسين لمشكل المتنبي –رسالة ماجستير: ٩٤.
(٢) سورة البقرة: ٢٥٧.
(٣) سورة البقرة: ٢٥٨.
(٤) الخصائص: ٤٢٥/٢.
(٥) الأشباه والنظائر في النحو: ٢٠٢/١.
(٦) ظاهرة التغليب في العربية –د. عبد الفتاح الحموز: ١٥٦.
(٧) البحر المحيط: ٣٠٨/١.
(٨) الخصائص: ٤٢٢/٢ .
(٩) الأشباه والنظائر في النحو: ٢٠٢/١-٢٠٣ .

اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى، وإذا حُمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ، لأن المعنى أقوى فلا يتعدى المرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع إلى الأضعف.

واعترض عليه صاحب البسيط بأن الاستقراء دلّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى، وكثرة موارده دليل على قوته فلا يستقيم أن يكون قل يل الموارد أقوى من كثير الموارد، قال: وأما ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل، كما ورد اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ، قال تعالى ﴿ ⌘◰◷✁ⴷ✍✎☸ ▫◆×⇦ⴷ✍❸&□✍✎ 🕮□⌨◆⑨✡✁ ☎ ⍾⑨◆⍾ 🕮□○⇧○❁♊⌘ ✁✍✎✦ ⏺◆○←◷ ❻✍✎⍾⍾◷✍ ﴾[1] فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى ، وما ورد به التنزيل ليس بضعيف فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحدٍ منهما بعد الآخر من غير ضعف "[2]، فجاز عنده عنده أن يحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، ولا يكون ذلك على ضعف إنما يكون في القوة والجواز كحكم جواز الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ و إنهما متساويان في القوة والضعف.

– الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين وبه نستعين أما بعد، فان البحث يمكن أن يقدم خاتمة يجمل فيها إبراز ما توصل إليه الدرس والتحليل في هذا الموضوع.

١. الانتهاك ظاهرة نحوية أدائية يمثل تؤانة من تؤانات خرق المعتاد وكسر القاعدة لغرض من أغراض التعبي.
٢. إن مما يسبب الانتهاك في اللغة هو اقتراب او ابتعاد القوانين اللغوية عن مرجعياتها النفسية والاجتماعية والبيئية، وهو مما يصيب المتلقي بتغيرات تترك آثاراً واضحة على قوانين اللغة.
٣. أن الصدق التعبيري يستدعي خروجاً أو مروقاً على سائر معايير النظام بحسب مقامات التعبير ومنزلاته.

وقد بدا لنا أخيراً إن ثمة مظاهر للانتهاك تأويليه احتفل بها الدرس اللغوي بوصفها مقومات رقي تطوّر لغة النظام ولا تتجاوزه.

---

(١) سورة الطلاق : ١١ .
(٢) الأشباه والنظائر في النحو : ٢٠٣/١ .

- **المصادر:**

١) آثار الدارسين لمشكل المتنبي – معالجة منهجية ولغوية : صالح علي شيخ علي، رسالة ماجستير، بإشراف الدكتور عبد ا لوهاب محمد علي العدواني، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢) الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، وضع حواشية غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٣) أصول التفكير النحوي : د. علي أبو المكا رم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٤) أصول التفكير النحوي : د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٥) الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٦) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء بن عبد الله ا لأنباري (ت ٥٧٧هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، بإشراف الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، لبنان، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٧) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: الإمام أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.

٨) الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٤، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٩) البحر المحيط: أثير الدين أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ط٢، دار الفكر، ١٩٨٣م.

١٠) البيان في روائع القرآن – دراسة لغوية أسلوبية للنص القرآني : الدكتور تمام حسان، طبعة خاصة تصدرها عالم الكتب ضمن مشروع مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، الجزء الأول، ٢٠٠٢م، الجزء الثاني ٢٠٠٣م.

١١) التأويل في النحو العربي – أهدافه ووسائله: الدكتور علي أبو المكارم، مجلة كلية التربية، الجامعة الليبية، ع٢، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م.

١٢) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب : صنفه أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، حققه وعلق عليه

الدكتور زهير عبد ال الأشباه والنظائر في النحو : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، وضع حواشية غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م .حسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٢م.

١٣) التصريح بمضمون التوضيح: الشيخ خالد زين الدين عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، دراسة وتحقيق الدك تور عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٣١هـ-١٩٩٢م.

١٤) تقويم الفكر النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٩٧٥م.

١٥) الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية : الدكتور حسين الملخ، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج٣١، عدد ٣، ٢٠٠٣م.

١٦) الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور : ضياء الدين بن الأثير، تحقيق الدكتور مصطفى جواد، والدكتور جميل سعيد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.

١٧) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٧٩م.

١٨) الخصائص: صنعة أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ، ط٤، ١٩٩٠م.

١٩) دلائل الإعجاز: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ أو ٤٧٤هـ)، تعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ط ٣ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٢٠) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة اللغوية وتقعيدها : لطيفة النجار، دار البشير، عمان، ط١، ١٩٩٤م.

٢١) دور الرتبة في الظاهرة النحوية – المنزلة والموقع: عزام محمد ذيب إشريدة، دار الفرقان، عمان، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٢) ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠م.

٢٣) شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

٢٤) شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٢٥) الصاحبي: احمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.
٢٦) ظاهرة التغليب في العربية – ظاهرة لغوية اجتماعية: الدكتور عبد الفتاح الحموز، جامعة مؤتة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
٢٧) ظاهرة اللبس في العربية – جدل التواصل والتفاصل: الدكتور مهدي أسعد عرار، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.
٢٨) علم الجمال اللغوي (المعاني – البيان – البديع): الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٥م.
٢٩) الكتاب: أبو بشر عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥م.
٣٠) اللسانيات واللغة العربية – نماذج تركيبية ودلالية، الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، د.ت .
٣١) اللغة الشاعرة: عباس محمود العقاد، مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٦٠م.
٣٢) اللغة العربية – معناها ومبناها: الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د.ت.
٣٣) مجمع الأمثال : أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط ٢، ١٣٧٩هـ – ١٩٥٩م.
٣٤) المرتجل في شرح الجمل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تح: علي حيد، منشورات دار الحكمة، دمشق – ١٩٧٣م.
٣٥) معجم القراءات القرآنية، مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء : الدكتور أحمد مختار عمر، والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار السلاسل، الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ–١٩٨٨م.
٣٦) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية: إعداد الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
٣٧) مقالات في اللغة والأدب: الدكتور تمام حسان، معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٥ – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.
٣٨) نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: الدكتور حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، ٢٠٠١م.
٣٩) نظرية اللغة في النقد العربي : الدكتور عبد الحكيم راضي، مطبعة الدجوي، القاهرة ، عابدين، ١٩٨٠م.